زراعة الزيتون بالجرف (الحضنة) خلال الحقبة الاستعمارية 1945- 1954م

الأهداف والنتائج

Olive cultivation in Djorf (Hodna) during the colonial era 1945-1954

Goals and results

1– خميسي سعدي*، المركز الجامعي الشهيد سي الحواس– بريكة (الجزائر)

khemissisaadi@cu-barika.dz

تاريخ الاستلام: 2021 /04/26 تاريخ القبول: 2021 /05/15 تاريخ النشر: 2021 /06/30

ملخص:

يتطرق هذا المقال إلى جانب من جوانب السياسية الفلاحية التي انتهجتها الإدارة الاستعمارية في الجزائر بعد الحرب العالمية الثانية، في عهد الحاكم العام ايف شاتينو (Yves Chataigneau)، الذي كان من أنصار الاستعمار الجديد (نيو كولونياليزم New colonialisme)، هذه السياسة التي راهنت عليها من أجل حل للمشكلات الاجتماعية والديمغرافية (البطالة، الفقر، الجوع، الأمية، الصحة،...) اعتقدت الإدارة الاستعمارية بأن المشاريع الفلاحية ستمكنها من ذلك. فقامت بانجاز ما يعرف بقطاعات التحسين الريفي. التي كان هدفها تطوير وضعية الجزائريين وتحسين معيشتهم. هذا في الظاهر، لكن القضية أبعد من ذلك. فهي تهدف إلى خدمة المصالح الفرنسية باستغلال الجزائريين في مشاريع جديدة، ، ظاهريا تبدو هذه المشاريع في فائدة الجزائريين لكن في عمقها هي خدمة للاقتصاد الفرنسي وربط معيشتهم برحمة الادارة الفرنسية وجعل مصيرهم مرتبط بفرنسا. من هذه المشاريع الفلاحية مشروع غرس الزيتون بالحضنة. وانطلاقا من هذا نطرح الاشكالية التالية: كيف ظهر هذا المشروع؟ وأين تم توطينه؟ وما هي أهدافه؟ وما هي نتائجه؟

كلمات مفتاحية: الحضنة، زراعة الزيتون، الجرف، قطاعات التحسين الريفي. ابف شاتينو

* - المؤلف المرسل

Abstract:

This article deals with an aspect of the agricultural policy taken by the colonial administration in Algeria after the World War II, as it decided to take many reforms on the sector of agriculture. In order to find a solution social and demographic problems (unemployment, poverty, hunger, healthy,…). This step was not for the benefit of the Algerians people, but rather in order to exploit them for the benefit of the French economy. In the agricultural for the Algerians it has planed several projects, one of this is named Rural Amelioration Sectors. Based on this, we raise the following problem: How did this project appear? Where was it settled? What are its goals? What are its consequences?

Keywords: Hodna; Olive cultivation; Djorf; Rural Amelioration Sectors; Yves Chataigneau.

مقدمة:

باشرت الإدارة الاستعمارية بعد الحرب العالمية الثانية جملة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية تنفيذا لما جاء في خطاب الجنرال ديغول بقسنطينة 12 ديسمبر 1943م[1] وبينته أمرية 07 مارس 1944م[2]، في محاولة من السلطات الاستعمارية للاهتمام بالأهالي الجزائريين

---

[1]- خطاب هام ألقاه الجنرال ديغول بقسنطينة بصفته رئيس لجنة تحرير فرنسا ضمنه اعتراف فرنسا بمجهودات مختلف الشعوب التي تساهم في الحرب ضد النازية، وأن حكومة فرنسا الحرة عازمة على القيام بإصلاحات في مختلف الأقاليم التابعة لها، وخصص مكانا خاصا لشمال إفريقيا، وخاصة الجزائر التي ذكر أنها مقر حكومة لجنة فرنسا الحرة وملتقى الحلفاء ومنها انطلقت الجيوش لتحرير الشمال الإفريقي وايطاليا. انظر:

- l'écho d'Alger, Alger, N° 12145,le 13/12/1943, p. 1.

[2]- تتضمن أمرية 07 مارس 1944م منح الجزائريين حقوق المواطنة الفرنسية مع الاحتفاظ بأحوالهم الشخصية بما فيها حق الانتخاب والترشح والسماح لهم بالوصول إلى وظائف مدنية وعسكرية، لمزيد من الاطلاع على هذه الامرية أنظر:

- l'Echo d'Alger, Alger, N° 12231, le 08/03/1944, p. 1.

- محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1939-1951**، ترجمة أمحمد بن البار، ج 2، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، الجزائر، 2008، ص 929 وما بعدها.

الذين ساهموا في تقديم ضريبة الدم من أجل تحرير فرنسا من الاحتلال النازي. وتحسين مستوى معيشتهم ورفعه تدريجيا حتى يكون في مستوى معيشة المعمرين الفرنسيين بالجزائر، وتحافظ على ولائهم لها، وتشمل هذه الإصلاحات المسكن والصحة والعمل والتعليم وممارسة الحقوق السياسية.

ومن بين المجالات التي وجدت الاهتمام والعناية من طرف مسؤلي الإدارة الفرنسية في الجزائر نجد القطاع الفلاحي، الذي وضعت له عدة مشاريع اعتقدت أنها ستساهم في حل مشكلة البطالة والنمو الديمغرافي للجزائريين، وهو ما يجعلنا نطرح الإشكالية التالية: ما هي أهم الإصلاحات الفلاحية التي قامت بها الإدارة الاستعمارية؟ وكيف أنشئت مؤسسات قطاع التحسينات الريفية؟ وما الهدف منها؟ وكيف ظهرت مؤسسة غرس الزيتون بالجرف(الحضنة)؟ وما هو موقف الجزائريين والمعمرين منها؟ وما هو مصيرها؟

1-الحالة الاقتصادية والاجتماعية للجزائريين

قدرت الإدارة الاستعمارية في الجزائر أن الإصلاحات السياسية التي تعتزم إجرائها بغرض تعزيز وترقية الديمقراطية في الوسط الأهلي الجزائري غير كافية تماما، إذا لم يصحبها إصلاح اجتماعي واقتصادي يهدف إلى تحسين كامل ومناسب لظروف معيشة السكان. وهذا ما صرح به وزير داخلية فرنسا أدريان تيكسي (Adrien Tixier) أمام الجمعية الاستشارية المؤقتة (البرلمان الفرنسي) (L'assemblée consultative Provisoire) : «في الجزائر وفي كل مناطق فرنسا وفي كل بلدان العالم كل الإصلاحات التي تهدف ترقية الديمقراطية لن تكون كافية إذا لم تصحبها إصلاحات اقتصادية واجتماعية[1]».

الوضعية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر بعد الحرب العالمية الثانية تفاقمت وزاد من خطورتها وحدتها النمو الديموغرافي السريع للسكان الجزائريين، الذين ازداد عددهم بوتيرة سريعة، في ظرف حوالي نصف قرن أو أكثر وصل عددهم إلى 8500000 نسمة. أي في سنة 1945، وقبل ذلك كان عددهم حوالي 4900000 نسمة سنة 1901م، أي بزيادة 120000 نسمة سنويا[2]. هذه الظروف تساعد على انتشار التيار الوطني، وهذا ما نبه إليه بعض النواب خلال تدخلاتهم في البرلمان الفرنسي، حيث أشاروا إلى الخطر المحدق بالإمبراطورية الفرنسية من خلال تنامي النزعة الانفصالية في شمال إفريقيا إن لم تسارع فرنسا إلى ردم الهوة الموجودة بين الجزائريين والمعمرين، وردا على هذا التخوف أبدى وزير

[1] - Journal Officiel de la République Française, Débats de l'assemblée Consultative Provisoire, séance de 18/07/1945, N° 59, 19/07/1945, p.1409.

[2] - Op.Cit, p. 1410.

داخلية فرنسا أن الإصلاحات المزمع انجازها في الجزائر يجب أن تهدف إلى ضمان معيشة السكان المتزايدون، وذلك بتوفير العمل في الفلاحة والصناعة والتجارة[1].

تعتبر الجزائر بلدا فلاحيا بامتياز، يمكنها أن توفر العمل ومستوى مقبول من المعيشة لغالبية السكان وذلك بفضل المشاريع الفلاحية. إذ تقدر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بحوالي 10200000هـ، منها 7500000هـ تستغلها عائلات جزائرية. منها حوالي 150000 عائلة لديها ملكيات كبيرة تضمن لها دخل معتبر ومستوى معيشي جيد، في المقابل فإن هناك مئات الآلاف لا يملكون ما يكفيهم من الأراضي، ونصف مليون من العائلات الجزائرية تقريبا ليس لديهم أراضي لكسب عيشهم. يعتمدون على نظم اقتصادية تقليدية مثل الخماسة أو العمل يوميا بمقابل أو كمزارعين. هذا الاختلال في توزيع الأراضي نتج عنه تكون طبقة كبيرة من البروليتارية الفلاحية عاطلة عن العمل، لم تجد ما تسد به رمقها[2].

اعتمدت الإدارة الفرنسية على القطاع الفلاحي باعتباره المفتاح الذي سيحل لهم مشكلة النمو الديموغرافي والبطالة والفقر والعوز، وبما أن 5/4 من الجزائريين يعيشون عليها، وتعاني الفلاحة الأهلية من عدة صعوبات جعلت منها قطاعا غير منتج وغير مفيد بالنظر للمجهودات التي تبذل فيه، مثل، ضعف المردود، عدم انتظام الإنتاج، الصعوبات الناجمة عن النظام العقاري، حالة التخلف التي تعرفها وسائل العمل والأساليب المتبعة، بالإضافة إلى وجود حوالي 600000 عائلة لا تملك ما يكفيها من الأراضي وتحتاج إلى إعادة التوطين[3].

هذه الوضعية الفلاحية المتخلفة نتجت عنها مشكلة التغذية، فأغلب الجزائريين يعانون من مشكلة الجوع، وأصبحت المجاعة ملازمة للفلاح الجزائري. وتبين مختلف الإحصائيات الخاصة بمعدل استهلاك الحبوب من طرف الجزائريين- باعتباره الغذاء الرئيسي لهم- عن مدى تدهور الحالة المعيشية للفرد الجزائري، الذي كانت له حصة سنوية تقدر بـ 05 (خمسة) قناطير للفرد الواحد خلال سنة 1871م، أصبحت خلال سنة 1900م تقدر بـ 04 (أربعة) قناطير للفرد الواحد، وفي سنة 1940م لم

---

[1] - Op.Cit, p. 1410.

[2] - Documents Algériens, Série économique, Paysanat Réforme agraires réalisées en 1945, N° 10, 17/05/1946, p.73.

[3] - Documents Algériens, Série Economique ,Paysanat musulman secteur d'amélioration rurales et sociétés indigène de prévoyance, , N° 13 , 01/06/1946, p. 110.

تتجاوز حصة الفرد الواحد 02،50 قنطار (قنطار ين ونصف)، وفي سنة 1946م لم يتجاوز أيضا 02 قنطار[1].

2-أهداف سياسة الإصلاحات الفلاحية:

لذلك ركزت على انجاز مخطط فلاحي لامتصاص البطالة وتحسين المستوى المعيشي، يتضمن ما يلي:

- تحسين طرق وأساليب الزراعة ومضاعفة مردودية الإنتاج،
- توسيع مساحة الأراضي المسقية،
- توزيع الأراضي المسترجعة على الفلاحين الذين لا يملكون شيئ.
- إعادة توطين الفلاحين[2].

وأعد الحاكم العام ايف شاتينو (Yves Chataigneau) في الفترة التي قضاها في الجزائر (08 سبتمبر 1944- 11 فيفري 1948) برنامجا لتحديث الاقتصاد الأهلي، هذا البرنامج هو امتداد لما سطرته لجنة الإصلاحات الإسلامية التي أنشئت في شهر ديسمبر 1943م[3]،في المجال الفلاحي قام بتنظيم المصالح الفلاحية وتأهليها لتنفيذ البرنامج المقترح، ففي شهر مارس 1945م قام بإعادة تنظيم الشركة الأهلية للاحتياط (Société indigène de prévoyance) ويرمز لها (S. I. P) بإدخال إصلاحات عليها حتى تصبح أكثر مرونة في دعم الفلاح الأهلي، (فتح القروض، منح الاعتمادات لشراء الآلات)، وفي شهر جويلية 1945م قام بإنشاء مصلحة جديدة تعرف باسم مصلحة الدفاع وحماية التربة (Service de Défense et de Restauration de Sol) ويرمز لها (D. R. S) وهي موجهة لحماية الأراضي الجبلية من الانجراف بتقنيات حديثة، وقد تمكنت هذه المصلحة من تزويد خمسين ألفا من سكان الجبال بوسائل التشجير. وسمح مخطط التجهيز المائي لسنة 1945م بتوسيع مساحة الاراضي المسقية الى 250000 هكتار[4]. وفي شهر نوفمبر 1945م قام بإنشاء مصلحة مركزية بالحكومة العامة للجزائر تحت اسم الفلاحية

---

1 - l'Algérie Française Tunisie Maroc économique et financière, Alger, N° 251, le 07/06/1946.

2 - Op.Cit, p. 110.

4- النجاح، قسنطينة، العدد 3407، 1946/04/24م.

[4]- شارل اندري جوليان، **افريقيا الشمالية تسير القوميات الاسلامية والسيادة الفرنسية**، ترجمة المنجي سليم وآخرون، الدار التونسية للنشر، تونس، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976، ص 339.

(Paysanat) مستقلة ومنفصلة عن مديرية الفلاحة[1]، حيث أسند إليها إعداد البرامج والمصادقة عليها ومتابعة تنفيذها، وانتداب الوسائل والآلات[2].بعد حوالي سنة من تعديل القانون الأساسي للشركات الأهلية للاحتياط (S. I. P) قام الحاكم العام ايف شاتينو(Yves Chataigneau) بإنشاء مصلحة جديدة تحت اسم قطاعات التحسين الريفي (Secteur d'amélioration rurales) ويرمز لها بـ (S. A. R)[3].

3- قطاعات التحسين الريفي (ق ت ر/ S A R)

أنشئت قطاعات التحسين الريفي بموجب تعليمة حكومية أصدرها الحاكم العام ايف شاتينو(Yves Chataigneau) بتاريخ 18 افريل 1946م، معتمدا على توصيات وملاحظات الدراسات السابقة التي قامت بها مصلحة الاقتصاد الاجتماعي للأهالي(Service de l'économie sociale indigène) سنة 1937م، وكذا على ضوء التجارب الخاصة بالتحديث الفلاحي في كل من المغرب وتونس[4].

وهذه المؤسسات هي عبارة عن تعاونية تتكون من أراضي تابعة للبلدية أو للدولة أو أراضي تم شراؤها وكذا من ملكيات الفلاحين المشاركين، وأراضي العرش في بعض الحالات، ويلتزم الفلاحون بالعمل من أجل تحسين مردودهم الفلاحي والحيواني وفق مخطط تعده مؤسسة (ق ت ر/ S. A. R)، قابل حصولهم على إعانات مالية ومساعدات تقنية والاستفادة من العتاد والآلات[5]. ولإضفاء الصبغة القانونية عليها جعلت تحت مسؤلية الشركة الأهلية للاحتياط (S.I. P)[6].

---

[1]- Jean Guillot, L'Amélioration du niveau de vie des population rurales en Algérie, in Tiers-monde, Paris, Numéro hors série, 1963, P 27.

[2]- J.Saint-Germes**, Economie Algérienne**, la maison des livres, Alger, 1955, p. 167.

[3]- النجاح، المصدر السابق.

- Documents Algériens, Série économique, Paysanat musulman, Op. Cit, p.155.

[4] - Documents Algériens, Série économique, Paysanat Réforme agraires ,Op.Cit,p.89.

[5] - Op. Cit, p. 89.

- - عبد الحميد زوزو، **محطات في تاريخ الجزائر دراسات في تاريخ الحركة الوطنية والثورة التحريرية (على ضوء وثائق جديدة)**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 330.

[6] - Documents Algériens, Série économique, Paysanat musulman secteur d'amélioration rurales et sociétés indigène de prévoyance,Op.Cit, p.155.

أما عن أهداف هذا المشروع المسطرة فهي كالتالي:

- تحسين وضعية نسبة كبيرة من الأهالي الجزائريين من ناحية المعيشة والصحة، وأفضل وسيلة لذلك هي الإصلاح الفلاحي، باعتبار أن أغلبهم يمارسون الفلاحة[1]. ولتسهيل هذه المهمة _ أي تطوير الأهالي_ يجب إخراجهم بالتدريج من الاقتصاد العائلي القائم على احتياجات محدودة إلى اقتصاد التبادل، وإدخالهم في الحياة العصرية[2].

- تحسين ظروف السكن بالتخلص من الكوخ ومنح الجزائريين سكن لائق تتوفر فيه شروط الصحة والنظافة، وإعادة توطين الأهالي في أراضيهم أو منحهم أراضي لذلك الغرض، هذه العملية تسمح بتجميع الفلاحين وتسهيل تدريبهم على الطرق الحديثة في الزراعة والتخلي عن الطرق التقليدية ضعيفة المردود[3].

- محاولة التقليص من الفجوة الموجودة بين الأهالي والمعمرين، وكذا التخفيف من وطأة عمليات القمع والمجازر التي حدثت يوم 08 ماي 1945م. ولقد بينت مختلف النقاشات التي حدثت في البرلمان الفرنسي مدى وجود تيار عريض من النواب والسياسيين الذين يدعون إلى ضرورة الالتفات والاهتمام بالأهالي المسلمين إذا أرادت فرنسا أن تحافظ على الإمبراطورية الفرنسية في شمال افريقيا[4]. خلال عشر سنوات تم انجاز 200 مشروع في إطار قطاعات التحسين الريفي موزعة على النحو التالي:

---

[1] - Op.Cit, p. 156.

[2] - Journal officiel de la république Française, Avis et rapports du conseil économique, N° 1, Paris, France, 29/01/1953, p. 7.

[3] - تابتي حياة، **الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالقطاع الوهراني 1929-1954م**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية 2010- 2011م، ص 330،

[4] - شقرة محمد، **الفلاحون الجزائريون وسياسة شركات القرض الفلاحي في بلديات شمال الجزائر 1893- 1962** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجيلالي ليابس، السنة الجامعية 2018-2019م، 139.

أنواع مؤسسات (ق ت ر/S. A. R) المنجزة بين 1946- 1954م[1]

	العدد	المساحة المغطاة	عدد الفلاحين
الحبوب	81	1693000	19900
الاشجار المثمرة	46	750000	
تربية المواشي	67	14918000	103000
الواحات	06	139000	5100
المجموع	200	17500000	305000

ومن بين المشاريع التي أنجزت في إطار مؤسسات قطاع التحسين الريفي (ق. ت. ر) (S. A. R) مشروع غرس الزيتون بالحضنة.

4-مشروع تطوير الفلاحة بالحضنة

في إطار تنفيذ هذا المشروع تم اختيار بلدية المسيلة المختلطة التي تمتد أراضيها في الجزء الغربي من الحضنة ، وتقدر مساحتها بـ 400000 هكتار، منها حوالي 150000 هكتار صالحة للزراعة. لا تحقق محصولها من الحبوب إلا كل سبع سنوات، تبعا لمعدل سقوط الأمطار، الذي يعتبر غير كاف لمنطقة تتميز بمناخ شبه جاف، ونسبة الرطوبة فيها منخفضة، ومعدل التساقط السنوي لا يتجاوز 165مم كل سنة[2].

وتبعا لذلك فإن الوضعية الاقتصادية لسكان الحضنة غير مرضية، زاد من خطورتها نمو ديمغرافي متواصل، حيث قدر عدد سكانها سنة 1891م بـ 29485 نسمة، هذا العدد ارتفع إلى 54346 نسمة

[1]- استشهد النائب جان بيار بلوش (Jean-Pierre Bloch) رئيس لجنة تنسيق الشؤون الإسلامية بالبرلمان الفرنسي في تدخله حول الاوضاع في الجزائر بمقولة للكاتب البير كامو (Albert Camus) إنها الفرصة الأخيرة كي تحتفظ فرنسا بمستقبلها وتنقذه في شمال افريقيا. لمزيد من الاطلاع، انظر،

- Journal officciel de la république Française Débats de l'assemblée consultative provisoire, N° 56, Paris ,France, 11/07/1945, p. 1345.

[2] - Document Algérienne, Série économique , Le paysanat Algérien résultats de l'activité des secteurs d'amélioration rurales au 1er janvier 1955, répartition par type de S. A. R, ,N° 115, le 30 Mai 1955,p. 03.

سنة 1936م ليصل سنة 1947م إلى 72000 نسمة. هذه الزيادة المعتبرة في عدد السكان تزامنت مع انخفاض الإنتاج الفلاحي بسبب الجفاف وكذا انتشار الاوبئة وظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية[1].

هذه الأزمة المعقدة والمتعددة الأوجه شكلت هاجسا للإدارة في كيفية ضمان عيش هؤلاء الأهالي فلم تجد أسهل من التوجه نحو القطاع الفلاحي لإيجاد الحلول المناسبة للتغذية وللبطالة، فالفلاحة قادرة على تحقيق دخل منتظم ومعتبر بالاعتماد على الأراضي غير المسقية[2]. اعتمادا على التجربة التونسية في زراعة الزيتون في الأراضي الجافة بمنطقة صفاقس التي تشبه منطقة الحضنة من ناحية طبيعة المناخ، وتبعا للتجارب السابقة لغرس الزيتون في كل من بريكة والمسيلة تم إطلاق مشروعين لغرس الزيتون، المشروع الأول بمحيط مدينة المسيلة على الأراضي المسقية والمشروع الثاني في الأراضي الجافة بمنطقة الجرف[3].

وعن أسباب اختيار هذه المنطقة تشير المختلفة التقارير الإدارية إلى عدم توفر المنطقة على موارد طبيعية تساهم في تنشيط المنطقة بما في ذلك المياه، ولا يوجد لأهلها عمل منتظم، أغلبهم يغادر المنطقة في نهاية فصل الربيع وبداية فصل الصيف باتجاه التل (الشمال) للحصول على عمل موسمي.

5-قطاع التحسين الريفي لغرس الزيتون بالجرف:

هذا المشروع حسب البرنامج المسطر طموح جدا، إذ توقع غرس 50 ألف هكتار بأشجار الزيتون وإعادة توطين 5000 ألاف عائلة بحلول سنة 1954م[4]، يتكون هذا المشروع من شقين، الشق الأول يتعلق بغرس أشجار الزيتون، والشق الثاني يتعلق بإعادة إسكان أهالي المنطقة في قرى حديثة[5].

5-1 مشروع غرس الزيتون:

يقع دوار الجرف[1] شرق بلدية المسيلة المختلطة على الطريق الرابط بين كل من بريكة وسطيف باتجاه الشرق، يبعد عنها بـ 18كلم. يتكون من أربعة مشاتي، هي مشتى لعرايب، مشتى أولاد دهيم،

---

[1] - Document Algérienne, Série économique le secteur d'améliorations rurales de M'rabtin Djorf, document Algérienne, Série économique, N° 26, le 20/05/1947. p.12.

[2] - Ibid.

[3] - Ibid.

[4] - Jean depois, **Le Hodna**, Presses universitaires de France, Paris, France, 1953, p. 261, 371.

[5] - Yves Chataigneau, Le développement économique de l'Algérie et l'apport Français, in Problèmes de l'Algérie indépendante, Tiers-Monde, Revue trimestrielle, Numéro hors série, p. 205.

مشتى أولاد بن صوشة، مشتى اخلافيل، جمعت الادارة الفرنسية هذه المشاتي تحت اسم دوار مرابطين الجرف بعد الغائها التسمية السابقة وهي أولاد عدي الظهارة[2].

قامت بلدية المسيلة المختلطة بالاتفاق مع أعيان وجماعة دوار مرابطين الجرف (لعرايب، اولاد بن صوشة، اخلافيل[3] بتاريخ 1945/12/11م و1946/12/18م و 1947/05/02م بوضع أراضيهم -وهي ذات طابع عروشي- تحت تصرف الشركة الأهلية للاحتياط (S.I. P) فرع المسيلة، لانجاز وحدة قطاعات التحسين الريفي (S. A. R) لغرس أشجار الزيتون[4]. وتكفلت مصلحة الأشجار المثمرة بعمالة قسنطينة بانجاز دراسة حول صلاحية المنطقة لذلك المشروع بتاريخ 1946/05/29م مقارنة مع نظيرتها بتونس خلصت إلى أن المواصفات المناخية متشابهة ومتقاربة بينما تربة منطقة الجرف أقل منها من ناحية النوعية والجودة[5]. رغم هذه الملاحظة إلا أن الإدارة الاستعمارية واصلت تنفيذ المشروع[1].

---

[1]- النجاح، العمران بالبادية الإسلامية الشروع في إنجاز منهاج الفلاحة والسكن، عدد 3524 بتاريخ 1947/06/28.

[2]- جاء في قاموس بلديات الجزائر، مدنها، قراها، مشاتيها، دواويرها، الصادر سنة 1903م تعريفا لدوار مرابطين الجرف، نقرأ فيه ما يلي: تقدر مساحته بـ 2362 هكتار، لا توجد بها بساتين أو أشجار، او تجمعات، أغلب السكان يعيشون تحت الخيم، بلاد فقيرة، لا توجد بها فلاحة، في بعض أجزائه توجد زراعة للقمح والشعير. أنظر:

- Dictionnaire des Communes de l'Algérie, Villes, Villages, Hameaux, Douars, Postes Militaires, Bordjs, Oasis, Caravansérails, Mines, Carrières, Source thermale et minérales, Pierre Fontana, Imprimeur-Editeur, Alger, 1903, p. 110

[3]- حاليا يقع الجرف ضمن إقليم بلدية أولاددراج ، ولاية المسيلة، على الطريق الوطني رقم 40، الذي يربط بين ولايتي سطيف وباتنة، انظر:

- خميسي سعدي، **معتقل الجرف بالمسيلة أثناء الثورة التحريرية (1954- 1962)**، دار الأكاديمية طبع- نشر- توزيع، ط1، الجزائر، 2013، ص 107.

[4]- جماعة أولاد دهيم - وهم أحد مشاتي دوار الجرف - رفضوا أن تمنح أراضيهم لمشروع غرس الزيتون الذي تشرف عليه شركة الأهلية للاحتياط .

[5]- أرشيف التعاونية الفلاحية لتنمية المواشي والسهوب بالمسيلة (Ex S. A. P)

- Lettre de Monsieur Le Sous-préfet de M'sila à Monsieur le Prefet de Setif, N° 526, le 22/11/1957.

الملاحظ على مشروع غرس الزيتون بالجرف أنه أنطلق في نهاية سنة 1945م - أي قبل إطلاق مشروع قطاعات التحسين الريفي بصفة رسمية بتاريخ 18 أفريل 1946م- وتواصلت عملية الغرس إلى غاية شهر مارس 1946م، حيث تم جلب أشجار الزيتون (نوعية الشملالي) من منطقة القصرين بتونس، وفي المرحلة الثانية التي تمتد من شهر مارس 1946 إلى غاية شهر جوان 1946م تم غرس 1500هكتار بأشجار جلبت من منطقة صفاقس التونسية[2].

مخطط عملية الغرس وتنظيم طريقة العمل تمت تحت إشراف الشركة الأهلية للاحتياط التي قامت بجلب مهندس زراعي من منطقة صفاقس التونسية، مازال الأهالي الذين عملوا معه يتذكرون اسمه وهو السيد مزغنة حسونة[3].

في إطار تدريب الأهالي على طرق الزراعة الحديثة والانضباط في العمل تم إتباع الطريقة الصفاقسية لغرس الزيتون، التي تقضي بترك مسافة 25م بين كل شجرة، حتى يسمح باستغلال المساحات في زراعات أخرى باستخدام تقنيتي الحرث العميق مرة في السنة وتقنية الحرث الخفيف (السطحي) مرتين في السنة، مثل الشعير والفول، في انتظار دخول أشجار الزيتون في مرحلة الإنتاج، ولا يكون ذلك إلا بعد سبع سنوات. وبما أن الجرف من المناطق الجافة تمت الاستعانة بسقي أشجار الزيتون بصهاريج المياه[4]. بعد اتمام عملية الغرس ودخول الزيتون مرحلة الإنتاج يمنح سكان المنطقة الذين وضعوا أراضيهم تحت التصرف 10 هكتارات و 160 شجرة زيتون . على أن يحترموا التعليمات التي تعطى لهم ويلتزموا بتطبيقها، لا سيما ما تعلق بعدد ساعات العمل يوميا أو عدد أيام العمل في الأسبوع الواجب تنفيذها، مقابل ذلك يستفيدون من دعم تقني خاص باستعمال الطرق الحديثة لخدمة الأرض، واستعمال الأسمدة واختيار البذور، والاستفادة من الآلات والعتاد الذي تتوفر عليه

---

[1] - Archive de la commune mixte de M'sila, Boite N° 42, Dossier N° 01(Rapport de Service de L'Arboriculture, Possibilités Oléicoles du Douar Djorf),N° 1682, le 29/05/1946, p. 08

[2]- انظر الملحق رقم 01، صور لأشجار الزيتون الباقية بالمكان المسمى المرجم بالجرف، وما يلاحظ عليها أنها مازالت تنتج الى اليوم وذلك ما شاهدناه خلال زيارتنا للموقع يوم 2020/10/29م.

1- حوار مع المجاهد سعدي عامر بتاريخ 29، 30 ماي 2000م، ببيته بالجرف، توفي يوم 2008/12/1م.

[4] - Paysannat Musulman, Secteur d'améliorations rurales et Sociétés indigènes de prévoyance, Op.Cit, p. 111.

- Le paysanat Algérien résultats de l'activité des secteurs d'amélioration rurales au 31 décembre 1952, olivettes du Hodna, document Algérien, série économique, N° 100, le 30/05/1953, p. 03.

وحدة قطاعات التحسين الريفي (S. A. R) أو الشركة الأهلية للاحتياط (S. I. P)[1]. والجدول التالي يعطينا صورة عن تطور غرس الزيتون بالمنطقة.

المساحات المخصصة لغرس الزيتون بدوار الجرف[2]

	المساحة بالهكتار	عدد أشجار الزيتون المغروسة
1946	100	1600
1947	900	14400
1948	1000	16000
1949	800	12800
المجموع	2800	44800

ما يلاحظ من خلال هذا الجدول أن غرس الزيتون قد توقف عند سنة 1949م تحت حجة انتظار دخول الأشجار المغروسة مرحلة الإنتاج وتسويقه لتتمكن المصالح المؤهلة بعد ذلك من ضمان مداخيل مالية كافية لتغطية نفقات العناية ورعاية الأشجار وصيانة العتاد واستئناف عملية الغرس من جديد بخبرة مكتسبة من التجربة الأولى[3]. هذه حجة واهية. في واقع الأمر أن الطاقم الإداري الذي خلف الحاكم ايف شاتينو لم يكن متحمسا لهذه المشاريع.

5-1-1تنظيم وتسيير المؤسسة

من أجل إعطاء للمشروع دفعة قوية تمكنه من النجاح جعلت له مؤسسة لتسييره تكون من المنخرطين والفلاحين المشاركين في قطاع التحسين الريفي، حتى يشعروا بأهمية العمل الذي يقومون به، وتكون فرصة لهم لاكتساب حد أدني من الخبرة في تسيير وإدارة المشاريع. فكل مؤسسة تتكون من رئيس وأربعة أعضاء ينتخبون من طرف زملائهم، بالإضافة إلى مسؤول الفلاحة ومساعده. أما عن مصادر التمويل والمحاسبة المالية تتكفل بها الشركة الأهلية للاحتياط المتواجدة بالمنطقة[4].

يشترط في رئيس لجنة تسيير قطاع التحسين الريفي أن يكون موظفا بالشركة الأهلية للاحتياط (S. I. P) وينتدب بصفته عونا تقنيا ومسؤلا على لجنة تسيير قطاع التحسين الريفي، وأعضاء

1 -Op.Cit,p. 04.
2 -Ibid, p.04.
3 - Paysannat Musulman, Secteur d'améliorations rurales et Sociétés indigènes de prévoyance, Op. Cit, P111.
4 - Ibid, p.112.

اللجنة يتناقشون فيما بينهم في القضايا التي تعني مؤسستهم ، قراراتهم لا تطبق إلا بعد مصادقة مجلس إدارة الشركة الأهلية للاحتياط الذي يترأسه رئيس بلدية المسيلة المختلطة[1].

ومن صلاحيات لجنة التسيير أنها تسهر على تعيين نوع الزراعة الواجب اتخاذها، وتحدد باقتراح من العون التقني أو مسؤول الزراعة القطع والمساحات المخصصة وبرنامج العمل، ضمان توزيع العتاد والآلات على المنخرطين وصيانته، وتحفيز المنخرطين إذا دعت الضرورة للقيام بأعمال تطوعية لفائدة المؤسسة، كإصلاح السواقي، وإقامة الحواجز المائية.

2-5مشروع السكن الريفي:

برنامج قطاع التحسين الريفي يتضمن عملية مهمة تعرف بإعادة التوطين(Recasement) محتواها بناء قرى جديدة لإعادة إسكان الأهالي، الهدف من ذلك فلاحي واجتماعي، من الناحية الفلاحية تجميع الفلاحين المنتشرين على مسافات بعيدة وفي مشاتي مختلفة، وذلك لتسهيل مهمة تعليمهم الطرق والتقنيات الحديثة في استغلال القطع الزراعية التي منحت لهم، ومن الناحية الاجتماعية ضمان سكن جيد، صحي وعملي، بديلا للكوخ غير المناسب، مع توفير المدرسة والمساعدة الطبية[2].

شرع[3] في انجاز سكنات الجرف على موقعين، الموقع الأول مشتى أولاد بن صوشة والثاني بالجرف في شهر ديسمبر 1946م، تشملان 80 مسكنا في كليهما، موزعة على 20 مجمعا من أربع مساكن. تم بناؤهما باستعمال المواد المحلية[4] الموجودة في عين المكان، وبمخطط هندسي مناسب لمناخ

---

[1] - Op.Cit, p. 112.

[2] - le secteur d'améliorations rurales de M'rabtin Djorf, Op.Cit, p.113.

[3]- تزامن التحضير لهذا المشروع مع الزلزال الذي ضرب منطقة المسيلة بتاريخ 1946/02/12م ، حيث تضررت منه عدة مناطق، خاصة دوار أولاد قسمية بأولاد عدي لقبالة ومنطقة المعاضيد، تم تكليف الجهات المختصة ببناء نموذجي لمسكن جديد وفق القواعد المتبعة في المنطقة، بحيث يكون ذلك النموذج مثالا للسكنات التي ستبنى مستقبلا في الجرف. انظر،

- le secteur d'améliorations rurales de M'rabtin Djorf, Op.Cit, p. 108.

[4]- المواد المحلية يقصد بها التربة الصالحة لصنع الطين الذي يخلط بالتبن لإنتاج الطوب الذي يعرف ايضا باسم اللبن، انظر،

- خميسي سعدي: **الجرف من قرية زراعية إلى معتقل استعماري**، منشورات مديرية المجاهدين لولاية المسيلة، 2003، ص 15.

المنطقة. فالسقف المقبب يضمن حرارة مقبولة صيفا ودافئة شتاء، والتبييض الدوري للجدران يساعد على إبعاد الحشرات الضارة مثل العقارب[1].

كل مسكن[2] يتكون من غرفتين (03x 75،03م) ومطبخ (03x03م) ومخزن (03x 85،03م) واسطبل (03x 85،03م) وفناء (حوش) داخلي (50،06 x 50،06)، وحديقة تحيط بالمسكن تقدر مساحتها بـ 65،02 آر[3].

بالإضافة إلى ذلك كل قرية زودت بمدرسة من قسمين مع مسكن للمعلمين، ودار عمومية للمصالح الإدارية، ومبنى للمساعدة الطبية ووكالة بريدية. واجهت قرية الجرف مشكلة توفير الماء الصالح للشرب، تم حل هذه المشكلة الصعبة باكتشاف عنصر مائي في المكان المسمى فيض لروي الذي يقع على بعد 02 كلم شمال قرية الجرف. مكان العنصر المائي مرتفع بـ 30 م على قرية الجرف مما يساعد على توصيل المياه إلى السكنات دون استعمال آلة الضخ، وبالنسبة لقرية أولاد بن صوشة فقد تم بناء محطة للضخ حتى يتم تأمين المياه لها[4].

1-6موقف الإدارة الاستعمارية من المشروع

كانت الحكومة العامة بالجزائر تولي أهمية معتبرة لهذا المشروع في عهد الحاكم العام ايف شاتينو، الذي بين ذلك في خطاب له أمام جلسة المندوبيات المالية في الدورة العادية لشهري نوفمبر وديسمبر 1946م ، إذ اعتبر أن مؤسسة قطاع التحسين الريفي جهاز حقيقي لتجميع الفلاحين الجزائريين ومساعدتهم على تطوير اقتصادهم الزراعي التقليدي، وإن انشاء هذه المؤسسات له نتائج جيدة على المستوى الاجتماعي، حيث تساهم في تدعيم التضامن والتعاون بين الفلاحين. وذكر أن هناك ستة مؤسسات قد انطلقت من بينها مؤسسة الجرف، التي بفضلها توسعت مساحة أشجار الزيتون في المنطقة من 100هكتار بـ 1600 شجرة سنة 1945م إلى 2400شجرة سنة 1946م، وتوقع أن تبلغ المساحة المزروعة أشجار 10000هكتار بـ 160000 شجرة سنة 1947م[5].

هذه النتائج المسجلة دفعت الادارة الى توسيع غرس الزيتون بالحضنة الى دوار مطارفة سنة 1948 بغرس 615هكتار[6]، وفي دوار بورتم ببلدية بريكة تم غرس 1552هكتار بالزيتون[1].

---

[1] - le secteur d'améliorations rurales de M'rabtin Djorf, Op.Cit, p. 109.

[2] - انظر الملحق رقم 05.

[3] - Op.Cit, p. 109.

4 - Ibid,P109.

[5] - بن داهة بن عدة، **الاستيطان والصراع حول ملكية الارض ابان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962**، ج 1، المؤلفات للنشر والتوزيع، ط1، المسيلة، الجزائر، 2013، ص 323.

[6] - Jean Despois: Op.Cit, p.378.

ونظرا للأهمية السياسية والاقتصادية التي يتمتع بها هذا المشروع ومراهنة الإدارة عليه لإبقاء حظوظ فرنسا في الجزائر، كان محل زيارة من طرف وزير داخلية فرنسا السيد ادوارد دبروا Edouard) (Depreux بتاريخ 12 افريل 1947م، حيث عاين ورشتي أشغال مشروع قريتي الجرف وأولاد بن صوشة ومساحات غرس الزيتون، وقبل وصوله إلى الجرف صرح في باتنة عند وقوفه على الآثار الرومانية في تيمقاد أن الرومانيين لم يعرفوا كيف يكسبون حب السكان الأصليين، وفي بجاية صرح بأن هذه الإصلاحات ستكون سدا أمام الانفصاليين الجائرين الواهمين الذين قادوا بعض الأمم إلى وضعيات كارثية[2].

ونفس الشئ قام به الحاكم العام مارسال ادموند نايجلان (M. M. E. Naegleen) إذ شرع في جوله تفقدية في عمالة قسنطينة زار خلالها عدة مناطق وعاين بعض المشاريع، من بينها معاينة محيط موقع الجرف الذي وصل إليه يوم 15 جانفي 1949م، للوقوف على مدى تقدم انجاز المشاريع المقررة سابقا[3]، وهو الذي يعرف عنه عدم تحمسه للإصلاحات التي قام به سلفه ايف شاتينو.

تشير التقارير الإدارة الفرنسية إلى أن وضعية الأهالي الاقتصادية تحسنت بسبب حصولهم على شغل في إطار مؤسسة قطاع التحسين الريفي لغرس أشجار الزيتون بالجرف لتنفيذ مختلف الأعمال، وأن عددا منهم تخلى عن التقليد المتبع للتوجه صيفا نحو التل(الشمال) لأنه وجدا بديلا، وهذا في نظر الإدارة يساعد على الاستقرار، وقد استفاد شباب الدوار من تكوين خاص بتقنيات زراعة الزيتون بطرق حديثة، أشرف عليه المهندس الزراعي[4].

إن مؤسسة الجرف قد جلبت ثراء اقتصادي هام ودائم ساهم في تحسن معتبر لمستوى معيشة الأهالي ويعمل على التقليل من المشكل الديموغرافي والاجتماعي، هذه المؤسسة تطمح إلى تحويل المنطقة المهجورة حاليا إلى قطعة مغطاة بالشجر تسمح بتلطيف الجو وقادرة على تكوين منطقة ذات كثافة سكانية[5].

---

[1]- أشجار الزيتون لهذا المشروع مازالت قائمة في بعض الجهات، بعضها مازال ينتج إلى اليوم، انظر الملحق رقم 02 ، وقد أنجزت الإدارة الاستعمارية حاجزا مائيا لسقي هذا الزيتون على واد البويرة رقم 01 في مشتى لاخلاطة (بوخلط) مازالت آثاره إلى اليوم، وقد قمت بزيارته يوم 2020/11/01م، انظر الملحق رقم 03.

[2] - L'Echo d'Alger,N° 13231, le 13/14 Avril 1947.

[3] - L'Echo d'Alger, N° 13781. le 16/17 Janvier 1949.

[4] - le secteur d'améliorations rurales de M'rabtin Djorf, Op.Cit, p. 110.

[5] - Ibid,p. 110.

النتائج المحققة دفعت جمعية الاتحاد الفرنسي إلى إيفاد بعثة لدراسة تجارب قطاعات التحسين الريفي في شمال إفريقيا بغرض نقل هذه التجربة نحو إفريقيا السوداء[1].

2-6 موقف السكان المحليين من المشروع

إن معظم الفلاحين الجزائريين الذين انخرطوا في هذا المشروع لم يستوعبوا فكرته وأهدافه ومضامينه، وكيفية الاستفادة منه. بالنسبة لهم فإن هذه المشروع لم يحقق النتائج المتوقعة، بل اعتبرها وسيلة وضعت لتسلب منه حرية التصرف في أرضه ومراقبة نشاطه وتوجيهه وفق مخططات الإدارة التي يسيطر علها المعمرون ورأى في وجودها استمرارا لعنائه وتزيد في تدهور أحواله، فالقطع الأرضية التي كان يرتادها بماشيته بعد الحصاد منعت عليه، وان وجد هناك بماشيته يغرم أو ربما تحجز ماشيته[2].

السكان المحليين توجسوا من هذا المشروع خيفة، ولم يستطيعوا أن يبدو رفضهم له، لأنه مرتبط في أذهانهم بأنه أمر فرنسي وجب تنفيذه وإلا سيتعرضون لمضايقات وعقوبات لأتفه الأسباب من طرف أعوان الإدارة الفرنسية سيء السمعة(الحاكم،القايد، الخوجة، الشانبيط). وليس ذلك فقط، حتى الأهالي الذين تم إعادة توطينهم في أراض ظلوا حذرين من هذا المشروع، إذ لم يصدقوا هذا القدر من العناية والاهتمام الذين جاءا من الإدارة الفرنسية[3].

إن أهالي دوار الجرف (لعرايب ، اولاد بن صوشة، اخلافيل) رفضوا الإقامة في القريتين اللتين تم بناؤهما واعتبروا ذلك مخالفا لتقاليدهم وأعرافهم، وأنه يقلل من شأن الحرمة لديهم، باعتبار أن شكل بناء القرية- سكنات متقابلة، أبواب متقابلة، نوافذ مفتوحة إلى الخارج، ....- لم يألفوه. وربما هناك أسباب أخرى نفسية واجتماعية، متعلقة بالعرش والأسرة الكبيرة، فهم لا يعلمون من

---

[1] - Jean Guillot, Op.Cit, p. 31.

[2] - حوار مع سعدي عامر، المصدر السابق، بن داهة بن عدة، المرجع السابق، ص 325. وانظر أيضا:

- عبد العزيز وطبان، **الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره 1830-1985** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، 34.

[3] - شارل روبير آجرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954**، مج 2، ترجمة جمال فاطمي وآخرون، شركة دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، الجزائر، 2008، ص 814.

- حسن بهول، **القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر(تجديده ونظام دمجه في الثورة الزراعية)**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976، ص 267.

سيجاورهم ولا يستطيعون اختيار من يجاورهم، وهناك من يعتقد أن هذا الأمر، ربما يهدف إلى تغريب المجتمع المحافظ[1].

زيادة على ذلك يبدو أن الإدارة الفرنسية الممثلة في الشركة الأهلية للاحتياط وبلدية المسيلة لم يبذلا جهدا في هذا المجال، لأسباب ربما متعلقة بموقف المعمرين من المشاريع الإصلاحية التي جاء بها ايف شاتينو.

3-6 موقف المعمرين

المعمرون بصفة عامة كان لهم موقفا معارضا منذ البداية لكل إصلاح يهدف إلى تغيير الوضعية الاقتصادية والسياسية للجزائريين، وكان إصرارهم قائم على حفظ الوضع القائم، المتميز باستفادة الأقلية الأوربية من كل شيء في الجزائر، ولا شيء للجزائريين إلا ما يقرره المعمرون بأنفسهم وأن لا شأن للمتروبول بقضايا الجزائر.

المعمرون رفضوا قطاعات التحسين الريفي واعتبروها جاءت ليساعد الفلاحين الجزائر بقروض مالية وأخرى مادية وتخلصهم من قبضة الكولون، ويفقدهم يد عاملة كانوا يستغلونها أبشع استغلال. لذلك عملوا ما في وسعهم لمعارضة سياسة الحاكم العام ايف شاتينو وسعوا لإنهاء مهامه من الجزائر وتمكنوا من ذلك بتاريخ 11فيفري 1948م، وقبل ذلك كانوا يسخرون منه وينادونه باسم شاتينو بن محمد[2].

بمجيء الحاكم العام نايجلان تمكن المعمرون من إحكام قبضتهم على المصالح الفلاحية بالحكومة العامة للجزائر، حيث نجحوا في استصدار تعليمة بتاريخ 18 اكتوبر 1948م تعيد تنظيم المصالح الفلاحة في الجزائر وتلحق من جديد كل مصلحة الفلاحة (البيزانة Paysannat) وشركة الاحتياط

[1]- حوار مع سعدي عامر، المصدر السابق.

[2]- شارل اندري جوليان،المرجع السابق، ص 339 ، وانظر حول إنهاء مهامه كحاكم عام في:

- Journal officciel de la république Française, Décret du 8 septembre 1944 Portant nomination du Gouverneur General en Algérie M. YVES CHATAIGNEAU; N° 90; du 6 octobre 1944, p. 882.
- Journal officciel de la république Française, Décret du 12 février 1948 M. EDMOND NAEGELEN, charge, a titre de mission temporaire, des fonctions de Gouverneur General de l'Algérie, en remplacement de M. YVES CHATAIGNEAU, N° 39, du 13 février 1948, p. 1596.

الأهلية (S. I. P) بما في ذلك قطاعات التحسين الريفي (S. A. R) بمدرية الفلاحة[1]. هذه الأخيرة كانت تهتم بالمشاريع والبرامج التي تخدم فلاحة المعمرين المرتبطة بالاقتصاد الفرنسي، وتساهم في حركة تبادل تجاري نشيطة بين فرنسا والجزائر. هذه التعليمة حملت في ثناياها الموت البطيء لمؤسسات قطاع التحسين الريفي[2].

لم يتوقف المعمرون عند هذا الحد من إفراغ المشروع من روحه الذي انطلق بها سنة 1946م بل قاموا بخنقه ماليا، وذلك بتقليص الاعتمادات المالية المرصودة في ميزانية الجزائر، إذ انخفضت إلى النصف مما كانت عليه، كانت ميزانيتها تقدر بـ 400 مليون فرنك قديم أصبحت سنة 1949م 200 مليون فرنك قديم[3].

7- مصير مشروع قطاع التحسين الريفي لغرس الزيتون بالجرف

هذا المشروع لم يعرف الاستمرارية بنفس الوتيرة التي انطلق بها وبمرور الزمن وتعاقب المسؤلين تغيرت وضعية هذه المؤسسة وتدهورت حالة بعض الأشجار المغروسة لأنها لم تجد العناية الكافية، وحتى تطور الأحداث السياسية في الجزائر واندلاع الثورة التحريرية أثر على هذا المشروع، حيث سخرت السلطات الفرنسية قريتي الجرف وأولاد بن صوشة إلى مهام أخرى، قرية الجرف حولتها إلى معتقل سياسي لاعتقال الثوار الجزائريين، وقرية أولاد بن صوشة حولتها إلى ثكنة عسكرية فرنسية[4].

وهكذا تم،« مع اندلاع الثورة التحريرية في أول نوفمبر 1954، قبر تجربة المؤسسات القطاعية هذه، شأن سابقتها الشركات الأهلية للاحتياط S. I. P وهذه الثورة عامل رئيسي في القضاء عليها نهائيا[5]» .

خلال ثورة التحرير سارع الكثير من الأهالي إلى قطع أشجار الزيتون المتواجدة بأراضيهم والقيام بحرثها، إذ كانوا يعتبرون ذلك تدميرا للاقتصاد الفرنسي ومساهمة من جهتهم في الكفاح التحريري[6].

زيتون الجرف لم يبق منه اليوم إلا بعض الأشجار هنا وهناك، بعضها مازال ينتج. وبعض السكان في السنوات الماضية كانوا يقومون بجنيه وعصره واستهلاك زيته[7].

---

[1]- شارل اندري جوليان، المرجع السابق، ص 339.

[2] - Place et rôle du paysannat dans l'économie Algérienne, Document Algérien, 20/05/1949, N° 61, p. 80.

[3] - Jean Guillot, Op.Cit, p. 32.

[4]- خميسي سعدي، معتقل الجرف، المرجع السابق، ص 117 وما بعدها.

[5] - Yves Chataigneau, Op.Cit, p.205.

[6]- حوار مع سعدي عامر، المصدر السابق.

[7]- انظر الملحق رقم 01.

الخاتمة

لقد كانت هذه المشاريع محاولات أخيرة لتدارك الهوة بين سكان الجزائر المستعمرة، الأهالي من جهة والمعمرين من جهة أخرى، وكذا لإبقاء حظوظ فرنسا في الجزائر إلى أبعد مدى، وبغض النظر عن الأهداف المعلنة أو غير المعلنة لسياسة بعض المسؤلين الفرنسيين التي كانت تحاول أن تحسن من وضعية أصحاب الأرض (الجزائريين) وجعلها مقبولة فإن الكلمة الأخيرة هي لغلاة المعمرين الذين رفضوا مثل هذه المشاريع التي اعتبروها خطرا قادما يمس بمكانتهم وامتيازاتهم في الجزائر.

كانت فئة من السياسيين الفرنسيين تراهن على نجاح هذا المشروع لأنه يخدم فكرة الاستعمار الجديد القائمة على تقديم بعض التنازلات والقيام ببعض الإصلاحات حتى لا يفقدوا الجزائر، لكن هذا الرهان لم ينجح وتم قبره باندلاع الثورة التحريرية.

إن إحجام الفلاح الجزائري عن الانخراط في هذا المشروع قائم على تجربة مريرة مع السياسة الاستعمارية كونت لديه الخوف المتراكم من حيلها، واعتقاده أنه جاء ليسلبهم ما بقي لهم من الأراضي، حتى وإن كانت جرداء. فضلا عن ذلك هذا المشروع يخدم الاقتصاد الاستعماري، من خلال هذا المشروع يصبح الفلاح أسيرا لمسؤلي قطاع التحسين الريفي والشركات الأهلية للاحتياط، ويفقد الحرية في المبادرة والعمل.

إن فشل هذا المشروع يبين وبصورة قطعية أن التفكير الاستعماري واحد، أحيانا تتخلله بعض الاستثناءات مثل ما قام به ايف شاتينو.

قائمة المصادر و المراجع:

اولا/1/المصادر العربية

- حوار مع المجاهد سعدي عامر بتاريخ 29، 30 ماي 2000م، ببيته بالجرف، توفي يوم 2008/12/1م

- النجاح، قسنطينة، العدد 3407، 1946/04/24م.
- النجاح، العمران بالبادية الإسلامية الشروع في إنجاز منهاج الفلاحة والسكن، عدد 3524 بتاريخ 1947/06/28.

اولا/2/ المراجع العربية

- بهول حسن، **القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر(تجديده ونظام دمجه في الثورة الزراعية)**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976،

- بن عدة بن داهة، **الاستيطان والصراع حول ملكية الارض ابان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962**، ج 1، المؤلفات للنشر والتوزيع، ط1، المسيلة، الجزائر، 2013،

- وطبان عبد العزيز، **الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره 1830-1985** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.

- زوزو عبد الحميد، **محطات في تاريخ الجزائر دراسات في تاريخ الحركة الوطنية والثورة التحريرية (على ضوء وثائق جديدة)**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.

- سعدي خميسي: **الجرف من قرية زراعية إلى معتقل استعماري**، منشورات مديرية المجاهدين لولاية المسيلة، 2005.
- سعدي خميسي، **معتقل الجرف بالمسيلة أثناء الثورة التحريرية (1954- 1962)**، دار الأكاديمية طبع- نشر- توزيع، ط1، الجزائر، 2013.

- قداش محفوظ، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1939-1951**، ترجمة أمحمد بن البار، ج 2، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، الجزائر، 2008.

- شارل اندري جوليان، **افريقيا الشمالية تسير القوميات الاسلامية والسيادة الفرنسية**، ترجمة المنجي سليم وآخرون، الدار التونسية للنشر، تونس، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976.

- شارل روبير آجرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954**، مج 2، ترجمة جمال فاطمي وآخرون، شركة دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، الجزائر، 2008،

اولا/3/ الرسائل الجامعية

- تابتي حياة، **الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالقطاع الوهراني 1929-1954م**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية 2010- 2011م.

- شقرة محمد، **الفلاحون الجزائريون وسياسة شركات القرض الفلاحي في بلديات شمال الجزائر 1893- 1962** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجيلالي ليابس، السنة الجامعية 2018-2019م.

ثانيا / المصادر والمراجع باللغة الاجنبية

2/1/ Les Archives

- Archive de la commune mixte de M'sila, Boite N° 42, Dossier N° 01(Rapport de Service de L'Arboriculture, Possibilités Oléicoles du Douar Djorf),N° 1682, le 29/05/1946.

- Archive de la ex Société Agricole de Prévoyance, Lettre de Monsieur Le Sous-préfet de M'sila à Monsieur le Prefet de Setif, N° 526, le 22/11/1957.

2/2/ 1/Documents Officiel

- Journal officiel de la république Française, Décret du 8 septembre 1944 Portant nomination du Gouverneur General en Algérie M. YVES CHATAIGNEAU; N° 90; du 6 octobre 1944.

- Journal officciel de la république Française Débats de l'assemblée consultative provisoire, N° 56, Paris ,France, 11/07/1945.
- Journal Officiel de la République Française, Débats de l'assemblée Consultative Provisoire, séance de 18/07/1945, N° 59, 19/07/1945.
- Journal officiel de la république Française, Décret du 12 février 1948 M. EDMOND NAEGELEN, charge, a titre de mission temporaire, des fonctions de Gouverneur General de l'Algérie, en remplacement de M. YVES CHATAIGNEAU, N° 39, du 13 février 1948.
- Journal officiel de la république Française, Avis et rapports du conseil économique, N° 1, Paris, France, 29/01/1953.

2/2/2/ Documents Gouvernemental Documents Algériens, Série Economique ,Paysanat musulman secteur d'amélioration rurales et sociétés indigène de prévoyance,N° 13 , 01/06/1946.Documents Algériens, Série économique, Paysanat Réforme agraires realisées en 1945, N°10, 17/05/1946.Document Algérienne, Série économique, le secteur d'améliorations rurales de M'rabtin Djorf, document Algérienne, Série économique, N° 26, le 20/05/1947.Document Algérien, Série économique, Place et rôle du paysannat dans l'économie Algérienne, N° 61,20/05/1949.Document Algérien, Série économique , Le paysanat Algérien résultats de l'activité des secteurs d'amélioration rurales au 31 décembre 1952, olivettes du Hodna, , N° 100, le 30/05/1953.Document Algérienne, Série économique ,Le paysanat Algérien résultats de l'activité des secteurs d'amélioration rurales au 1er janvier 1955, répartition par type de S. A. R, N° 115, le 30 Mai 1955.

2/3/ Les Ouvrages

Jean depois, **Le Hodna**, Presses universitaires de France, Paris, France, 1953.J.Saint-Germes**, Economie Algérienne**, la maison des livres, Alger, 1955.

2/3/ Les Dictionaries

- Dictionnaire des Communes de l'Algérie, Villes, Villages, Hameaux, Douars, Postes Militaires, Bordjs, Oasis, Caravansérails, Mines, Carrières, Source thermale et minérales, Pierre Fontana, Imprimeur-Editeur, Alger, 1903.

2/4/ Les Périodiques

2/4/1/ Les Journeaux

- l'Algérie Française Tunisie Maroc économique et financière, Alger, N° 251, le 07/06/1946.
- l'Echo d'Alger, Alger, N° 12145,le 13/12/1943.
- l'Echo d'Alger, Alger, N° 12231, le 08/03/1944.
- L'Echo d'Alger, Alger, N° 13231, le 13/14 Avril 1947.
- L'Echo d'Alger, Alger, N° 13781, le 16/17 Janvier 1949.

2/4/2/ Les Revues

- Jean Guillot, L'Amélioration du niveau de vie des population rurales en Algérie, in Tiers-monde, Paris, Numéro hors série, 1963.

- Yves Chataigneau, Le développement économique de l'Algérie et l'apport Français, in Problèmes de l'Algérie indépendante, in Tiers-Monde, Revue trimestrielle, Numéro hors série, 1963.

الملاحق

الملحق رقم 01 صورة 01 و02 بقايا أشجار الزيتون بالمرجم دوار الجرف، التقطت يوم 2020/10/29م

الصورة رقم 2:

الملحق رقم 02 صورة لبقايا زيتون البريكات دوار المطارفة التقطت يوم 2020/11/01م

الملحق رقم 03، بقايا حاجز مائي (سد) على واد البويرة 01 التقطت هذه الصورة يوم 2020/11/01م

الملحق رقم 4، بقايا قرية الجرف التي حولت إلى معتقل. التقطت يوم 2020/11/02م

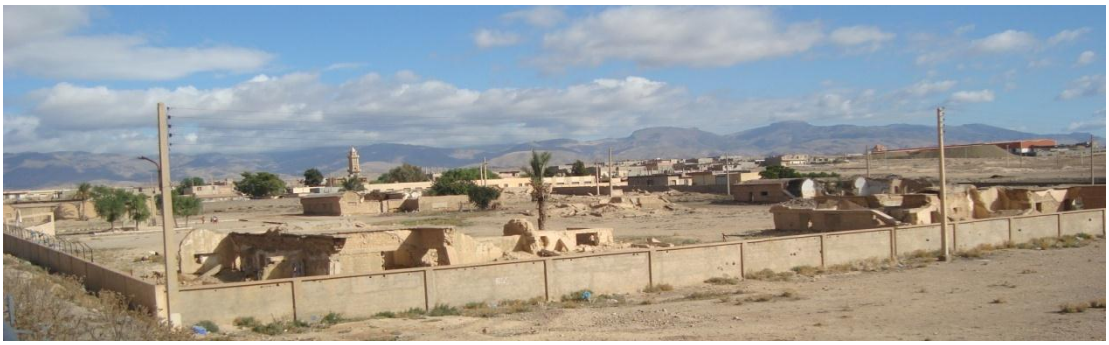

الملحق رقم 05 ،واجهة لمسكن بقرية الجرف ، التقطت يوم 2020/11/02م.